

جمعت نخبة من الخبراء والمتخصصين من مختلف مؤسسات الدولة بعنوان «الترشيد بين الرفاه والاستدامة»

ندوة «الأنباء»: «الترشيد» ليس نقيضاً للرفاه.. بل لتجنب الهدر

إدارات الندوة وأعدتها للنشر: دارين العلي

شهدت الندوة الحوارية التي نظمتها جريدة «الأنباء» نقاشاً موسعاً حول مفهوم ترشيد الاستهلاك بشكل عام بين الرفاه والاستدامة. بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ووزارة التربية، وعدد من المتخصصين في علم النفس والمجتمع. الندوة التي حملت عنوان «الترشيد بين الرفاه والاستدامة»: ناقشت بعمق العلاقة بين الوعي المجتمعي والسلوك الاستهلاكي، ودور المؤسسات الرسمية والتربوية والدينية في توجيه المجتمع نحو ثقافة الترشيد في استخدام موارد الدولة. وقد خرجت بجملة من التوصيات التي عبرت عن إجماع المتحدثين على أن ثقافة الترشيد مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكاملاً مؤسسياً وتربوياً ودينياً ومجتمعياً. لضمان استدامة موارد الدولة وتطوير الوعي العام. داعين إلى استخدام الموارد بعقلانية والمحافظة عليها والابتعاد عن الهدر، ومواصلة البرامج التوعوية والحملات الوطنية والبرامج الذكية مثل «حافز». إلى جانب تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة. والاعتماد على البيانات العلمية عند تحديد التكاليف أو إعادة هيكلة الدعم. وشددوا على ضرورة أن ينتقل الترشيد في المناهج من الفكر إلى الممارسة لتحويل الترشيد إلى سلوك يومي داخل المدارس. فضلاً عن ترسيخ دور وزارة الشؤون الإسلامية في نشر الوعي الديني حول الترشيد. وفيما يلي التفاصيل:



محمد المهنا

محمد المهنا

الخصائي في علم النفس السلوكي

ثقافة الترف والاعتدال على المجانية جعلت الاستهلاكات غير مسؤول

الوعي النفسي بالترشيد يبدأ من الأسرة وينعكس على سلوك الجيل الجديد

نحتاج إلى توعية شاملة تظهر أثر الترشيد على السلوك والاقتصاد الوطني



د.أحمد الكوس

د.أحمد الكوس

داعية

الترشيد عبادة وشكر للنعمة والإسراف من كبائر الذنوب

الإسلام دين الوسطية بلا تقدير ولا إسراف بل توازن في الاستهلاك

النبي ﷺ كان يتوضأ بـ«المد» ويغتسل بـ«الصاع» فدوة في الاقتصاد والاكتفاء



محمد العتيبي

محمد العتيبي

موجه عام مادة الاجتماعيات ومدير إدارة الشؤون التعليمية بمنطقة حولي التعليمية بالتكليف

الترشيد حاضر في المناهج الجديدة كقيمة عملية لا نظرية

هدفنا غرس ثقافة الاستهلاك الرشيد في سلوك الطلبة داخل الفصول وخارجها

من كتاب «وطني 2» إلى المناهج المتوسطة الترشيد أصبح جزءاً من التربية الوطنية



د.فتوح الرقم

د.فتوح الرقم

القائم بأعمال المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء

نستطيع تحقيق وفر يتراوح بين 10 و30٪ بتعديل التشغيل ورفع الكفاءة

ندرب الكفاءات الوطنية وننشر الوعي لضمان استدامة الترشيد في المستقبل

منذ 60 عاماً ومعهد الأبحاث شريك الدولة في كفاءة الطاقة وتقييم الاستهلاك



م.خديجة مشاري

م.خديجة مشاري

رئيس الفريق الإعلامي التوعوي لترشيد الكهرباء والماء

حملة «وفر» صوت جميع مؤسسات الدولة لتوحيد جهود الترشيد

نجحنا في خفض الأحمال الكهربائية وتثبيت الاستهلاك دون المساس براحة المواطنين

التحدي الأكبر كان في صياغة الرسالة الإعلامية التي تصل إلى الناس ببساطة وفعالية

الوقود كالنقط يمكن بيعه في الأسواق العالمية بدل حرقه محلياً أما الغاز الطبيعي فستقلل من استيراده، بمعنى آخر، الترشيد ليس فقط حماية للبيئة بل أيضاً فرصة اقتصادية حقيقية. وتحدثت الرقم عن دراسات تدقيق الطاقة في المباني، والتي بينت وجود هدر يمكن خفضه بمجرد تحسين أنظمة التشغيل دون الحاجة إلى استبدال الأجهزة، حيث أمكن تحقيق وفر يتراوح نسبته بين 10٪ و30٪.

وأكدت أن الحل يكمن أحياناً في تطوير سياسات التشغيل أو استخدام معدات أكثر كفاءة، وليس دائماً في الاستثمارات الكبيرة. ولفتت إلى أن نتائج هذه الدراسات ترفع إلى الجهات المعنية في الدولة لمساعدة متخذي القرار في وضع سياسات جديدة وفقاً لتوصيات علمية مبنية على بيانات دقيقة، تساعد صناع القرار على إصدار قرارات واقعية، سواء في تعديل التعرفة أو في فرض معايير بناء جديدة، أو حتى في وضع سياسات تحكم مواصفات المواد العازلة والزجاج وأنظمة التكييف في المباني الحديثة.

كما تناولت الرقم أهمية التدريب والوعي المجتمعي، مشيرة إلى أن الترشيد لا يعتمد فقط على التقنية، بل أيضاً على مستخدميها، لذلك يتم تدريب الكفاءات الوطنية من مهندسين وطلاب في جميع المراحل الدراسية المتوسطة والثانوية واللجنة العليا للطاقة، والتي تضم ثلاث فرق فنية، يترأس المعهد أحدها ويعنى بكفاءة الطاقة. وشددت على أن عمل المعهد لا يتوقف عند الأبحاث، بل يمتد إلى وضع السياسات، وتدريب الكوادر، ونشر الوعي في المجتمع. لأنه بهذا النهج يمكن أن نضمن استمرارية الترشيد في الكويت، ليس فقط كحملة مؤقتة، بل كثقافة وطنية دائمة توازن بين الرفاه والمسؤولية.

وقالت إن «الأساس في تحقيق نجاح برامج الترشيد يكمن في تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، بما يضمن أن تستند القرارات والسياسات إلى مرجعيات علمية راسخة لا إلى تقديرات عامة، فعندما يتم توحيد الجهود ضمن إطار مؤسسي مشترك، تتعزز فرص ضمان الاستمرارية ورفع مستوى الكفاءة في التنفيذ. وشددت على ضرورة الاعتماد على البيانات العملية في كل قرار يتعلق بتحديد التكاليف أو إعادة هيكلة الدعم، فعند اتخاذ قرار بتعديل التعرفة أو اعتماد سياسة جديدة، ينبغي أن يستند ذلك إلى دراسات دقيقة وموثوقة، بما يضمن حماية الاقتصاد ويرسخ الترشيد كسلوك مستدام، لا كمبادرة مؤقتة، مؤكدة على ضرورة توسيع المشاركة في البرامج التدريبية والتوعوية التي ينظمها معهد الأبحاث، لما لها من أثر مباشر في بناء ثقافة علمية ومجتمعية راسخة في مجال الطاقة.

بين النظري والتطبيقي

وانتقل الحديث إلى موجه عام مادة الاجتماعيات ومدير إدارة الشؤون التعليمية بمنطقة حولي التعليمية بالتكليف محمد العتيبي، حيث أكد أن مفهوم الترشيد لم يكن غائبا عن المناهج التربوية في الكويت في الماضي، لكنه كان يطرح بشكل نظري محدود، أما اليوم فقد أصبح جزءاً عملياً وتطبيقياً من منظومة القيم التربوية الحديثة.

وقال إن المفهوم التربوي للترشيد موجود في مناهجنا منذ سنوات، لكن في السابق كان يطرح فقط من الناحية النظرية، أما اليوم،

التطورات التقنية والمعايير الحديثة في البناء. وشرحت الهدف من هذه المدونة بأنه هو التحكم في المعايير والمواصفات المستخدمة في المباني بحيث تقلل من الأحمال الكهربائية المطلوبة وبالتالي استهلاك الطاقة، خصوصاً أن الحمل الأكبر في الدولة مرتبط بمتطلبات أجهزة التكييف والتبريد، لذلك نعمل على تطوير وتطبيق تقنيات مناسبة للبيئة الكويتية لضمان أعلى كفاءة ممكنة.

وتحدثت عن طبيعة الأبحاث التطبيقية التي يجريها المعهد إذ لا يكفي بنقل التقنية من الخارج، بل يتم دراستها أولاً للتأكد من ملاءمتها للظروف المناخية المحلية، فعلى سبيل المثال، قبل استخدام الخلايا الشمسية، نقوم باختبار مدى تحملها لدرجات الحرارة العالية والغياب المنتشر في أحوالنا، فهذه التفاصيل الصغيرة هي التي تصنع الفارق في نجاح تطبيق التكنولوجيا داخل الكويت.

وأوضحت أن معظم المشاريع البحثية تمولها جهات متعددة كوزارة الكهرباء والماء، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ووزارة التربية القطاع النفطي وغيرها، لافتة إلى أن الغاية من هذه الأبحاث هي الوصول إلى وفر حقيقي في استهلاك الطاقة، وتقليل كلفة الدعم الحكومي للكهرباء، وخفض استنزاف الموارد، فعندما نحد من الهدر، فإننا نحقق وفراً مالياً كبيراً للدولة.

وأوضحت أنه من الجانب الاقتصادي فإن الكهرباء في الكويت تنتج باستخدام الوقود كالغاز والنفط، وإذا قللنا من الاستهلاك، فإن هذا

المياه، بل نطلب فقط أن يستخدمها بمسؤولية، لأن ما نواجهه اليوم هو استهلاك مهوول لا مبرر له، فالاعتدال عن الهدر هو الطريق للاستدامة». ودعت م.مشاري إلى استخدام موارد الدولة بشكل رشيد لتحقيق الاستدامة، واستهلاك الكهرباء والماء بقدر الحاجة دون إسراف أو هدر مما يكون له أثر بالغ على ميزانية الدولة وفاتورة العميل، إلى جانب مواصلة البرامج التوعوية والحملات الوطنية بدءاً من مؤسسات الدولة الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، التي أثبتت نجاحاً في تغيير سلوك العملاء.

الترشيد يأسس عملية

من جانبها، تحدثت القائم بأعمال المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء د.فتوح الرقم فأكدت أن المعهد ومنذ تأسيسه قبل ما يقارب ستين عاماً يعمل في مجالات الطاقة والمياه والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث بدأ عمله في مجال الطاقة الشمسية ثم توسع لاحقاً إلى أبحاث الترشيد وكفاءة استخدام الطاقة الكهربائية.

وأوضحت أن المعهد يعمل جنباً إلى جنب مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لدعمها علمياً وفنياً في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، مشيرة إلى أن من أبرز أعمال المعهد إعداد مدونة الحفاظ على الطاقة في المباني، التي صدرت لأول مرة عام 1983، وكانت الكويت من أولى الدول في الشرق الأوسط التي تبنت مثل هذه المدونة، ويتم تحديثها بشكل مستمر لتواكب

رغم النمو السكاني والعمري المستمرين. وأكدت أن نسبة الزيادة في الاستهلاك تحولت إلى نسبة سالبة (-0.17٪)، وهو مؤشر نوعي يدل على نجاح الترشيد في تثبيت الطلب على الطاقة، ما ساهم في تخفيف الضغط على البنية التحتية للمنظومة الكهربائية للبلاد إضافة إلى وحدات توليد الطاقة الكهربائية خلال فترات الذروة.

ولفتت إلى أنه من نتائج ذلك خلال أشهر الصيف من يونيو إلى سبتمبر، لم تضطر الوزارة إلى اللجوء لإجراء القطع المبرمج رغم ارتفاع درجات الحرارة التي لامست الـ51 درجة سيليزية، وهذا بحد ذاته يعد نجاحاً وطنياً كبيراً، لأن إدارة الطلب على الطاقة الكهربائية كانت أكثر فعالية من أي وقت مضى.

وعن أبرز التحديات التي واجهت الوزارة في إدارة حملة الترشيد، قالت «التحدي الأكبر كان في صياغة المحتوى الإعلامي وإنتاجها، لأن الرسالة التي لا تلامس الناس لا تصل، ولذلك تم التركيز على تصميم إعلانات بسيطة، يفهمها الجميع وتصل إلى مختلف الفئات، واستطاعت الكوادر الوطنية الشبابية أن تنتج محتوى إعلامياً مميزاً، وصل تأثيره إلى مستوى عربي، وليس خليجياً فقط».

وجددت م.مشاري التأكيد على أن الوزارة لا تدعو المواطنين إلى التقليل من احتياجاتهم الفعلية أو المساس براحتهم، بل إلى الابتعاد عن الإسراف والهدر، قائلة «نحن لا نطلب من أحد أن يعيش في ظلام أو أن يمتنع عن استخدام

في البداية، وعن تجربة الترشيد الناجحة التي خاضتها وزارة الكهرباء والماء، تحدثت رئيس الفريق الإعلامي والتوعوي لترشيد الكهرباء والماء م.خديجة مشاري عن الجهود المبذولة في هذا الشأن، إذ لفتت إلى أنه منذ بداية فصل الصيف الماضي، أطلقت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الحملة الوطنية لتوفير الطاقة والمياه تحت شعار «وفر»، وهي حملة شاملة تم إعادتها بعناية واهتمام كبيرين، وارتكزت على محورين أساسيين هما ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتوعية العملاء بالسلوكيات الصحية في الاستخدام بهدف الاستدامة.

ترشيد الكهرباء.. تجربة ناجحة

وأوضحت أنه ومنذ انطلاق الحملة في حفل تدهشين شهده مركز التواصل الحكومي، كان الهدف هو الوصول إلى كل مواطن ومقيم برسالة إيجابية واضحة تدعوه إلى السلوك الرشيد في استهلاك الكهرباء والماء، بعيداً عن الأوامر أو الوعظ المباشر، بل من خلال إشراكه كشريك في الحل. وأكدت أن نجاح الحملة في هذا العام جاء لأنها لم تكن فقط صوت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، بل صوت جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أصدر وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح الخيزيم منذ شهر أبريل الماضي قراراً وزارياً بتشكيل لجنة ترشيد الكهرباء والماء في دولة الكويت برئاسة وكيل الوزارة د.عادل الزامل، وهي لجنة تضم الخبيرين في الترشيد من كفاءات الوزارة وتقريباً كل الجهات الرسمية المعنية، مثل معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي، ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للقوى العاملة، والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات الكويتية، ووزارة الشؤون الإسلامية، وغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة، حيث كان هذا التكامل المؤسسي والحكومي سبباً رئيسياً في نجاح الحملة الوطنية للترشيد.

وأشارت إلى أن دور العملاء كان محورياً في هذا النجاح، حيث استشعروا أهمية الترشيد عندما رأوا أن الرسائل الإعلامية موجهة لهم بوضوح وتلامسهم بشكل مباشر، فالصيغة لم تكن «أفعل ولا تفعل»، بل تم إبلاغهم بالسلوك الصحيح والخطأ والآثار السلبية الناجمة عن الإسراف في الكهرباء والهدر بالماء خصوصاً في فصل الصيف والآثار الإيجابية الاقتصادية للتوفير في الاستهلاك، وتركت لهم حرية المقارنة والاختيار، وهذا الأسلوب جعلهم يفكرون في طريقة استخدامهم للأجهزة الكهربائية والمياه، وبالتالي تم إدخال مفهوم الأجهزة الموفرة للطاقة ضمن حياتهم اليومية.

وعن النتائج الفعلية للحملة، أوضحت م.مشاري أنه وبحسب الدراسات التخطيطية لتشغيل المنظومة الكهربائية والتي تجريها الوزارة سنوياً، كان من المتوقع أن تكون نسبة الزيادة في الأحمال الكهربائية هذا العام حوالي 7.4٪ عن العام الماضي، ولكن بفضل حملات الترشيد وخطة إدارة الطلب على الطاقة الكهربائية، تمكنت الوزارة من تقليل الزيادة بل وخفض الحمل الكهربائي الأقصى بمقدار 30 ميغاواط عن العام الماضي، وقد يبدو الرقم بسيطاً، لكنه في الحقيقة إنجاز كبير وهو إزاحة الأحمال وتوزيعها على فترات خارج فترة الذروة ما أدى إلى تثبيت الحمل الأقصى عند الحد نفسه للعام الماضي،



ترشيد

توفيرك في استهلاك الكهرباء اليوم يحافظ على استدامتها غداً.



الحملة الوطنية لتوفير الطاقة

المشاركون دعوا إلى الوصول إلى وفر حقيقي في الطاقة وتقليل كلفة دعم الكهرباء وخفض استنزاف الموارد

تقليل الاستهلاك يحسن الاقتصاد الوطني ويزيد فرص التنمية

استخدام موارد الدولة بعقلانية والمحافظة على ما نملك من طاقة ومياه دون إسراف □ مواصلة البرامج التوعوية والحملات الوطنية وتطوير برامج الحوافز الذكية مثل «حافز»

- من الضروري أن تكون برامج الترشيد جزءاً من الخطاب الديني والإعلامي والتربوي
- الإسراف موجود في المناسبات الاجتماعية والتسوق والولائم وحتى في التكاليف الشخصية
- غياب العقوبات الرادعة والمساءلة الحقيقية أدى إلى تراكم سلوكيات استهلاكية غير منضبطة
- مواجهة الإسراف مسؤولية وطنية تتطلب تكاملاً مؤسسياً وتربوياً ودينياً ومجتمعياً



د. أحمد الكوس ومحمد العتيبي ودفتر رقم وم. خديجة مشاري ومحمد المهنا مع الزملاء مستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن ومدير التحرير محمد بسام الحسيني ونائب مدير التحرير حسين الرمضان ورئيسة قسم الحملات عفاف مختار ودارين العلي وعبدالعزيز الفضلي

مستشار الإدارة العامة: الكويتيون ينظرون للماء على أنه عدل الروح

كانت لمستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن مداخلة ترحيبية رحب فيها بالحضور في الندوة ناقلا تحيات رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق، معتبراً أن موضوع الندوة يسس واقع المجتمع الكويتي، مضيفاً أن الكويتيين ينظرون إلى الماء على أنه عدل الروح، وأنه أساس الحياة. وأضاف: «تعلّمنا في البيت الكويتي القديم أن نطفئ كل مصباح غير ضروري، وأن نبلغ فوراً

عن أي حالة تسرب أو كسر في الماء، هذه القيم رسخها الآباء والأمهات بالفطرة، فكانت المحافظة على النعمة جزءاً من التربية اليومية، سواء في البيت أو في المدرسة.» وتحدث عن الإدارات المدرسية في تلك الحقبة التي كانت توصي النظار والكولاء والاختصاصيين الاجتماعيين بتعليم الطلبة أهمية إطفاء المراوح والأنوار غير المستخدمة، لترغس فيهم الانضباط والحفاظ على المال والمورد.

وأشار الكوس إلى أن كثيراً من الأسر لا تقدر هذه النعمة، فبعض الأبناء عندما يدخل دورة المياه تستغرق مدة الاستحمام لديهم ساعة أو أكثر، والبعض يغسل وجهه مرات عديدة بسبب الوسواس القهري أو التعود، فيستهلك كميات هائلة من الماء بلا وعي، وكذلك بعض الأسر تصل قواتيرها إلى آلاف الدنانير بسبب الإسراف، وهذه الأرقام مؤلمة ومكلفة لأنها تعكس غياب الوعي. وأوضح أن بعض الدراسات تشير إلى أن استهلاك الكهرباء والماء يشكل بين 10 و20٪ من دخل الأسرة، وهي نسبة مرتفعة كان يمكن توفيرها لو التزم الناس بالترشيد.

وشدد على أن المسألة ليست مادية فقط، بل أخلاقية ودينية، فالله تعالى سيسأل العبد يوم القيامة عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق، والكهرباء والماء التي نهدرها جزء من هذا المال، مؤكداً أن الإسراف في الشرع هو تجاوز الحد في النفقات والمباحات، وهو من الكبائر التي حذر منها القرآن الكريم (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)، أما الترشيد فهو استعمال النعمة في حدود الحاجة، دون «تقصير أو تجاوز».

دعوة الأبناء حول الترشيد بين الرفاه والاستدامة

مقدمة الندوة ناقشت الندوة العلاقة بين الوعي المجتمعي والسلوك الاستهلاكي ودور المؤسسات الرسمية والتربوية والدينية في توجيه المجتمع نحو ثقافة الترشيد في استخدام موارد الدولة

أبرز التوصيات

- تفعيل التكامل المؤسسي بين الوزارات.
- إطلاق حملات وطنية دائمة.
- تحديث أنظمة كفاءة الطاقة.
- تحفيز المستهلكين.
- تعزيز دور الأسرة.
- إشراك الجمعيات الأهلية والإعلام في نشر الوعي.

الزميل يوسف عبدالرحمن

الجيل الجديد بحاجة إلى توعية ليشرع بقيمة النعمة ويعي أهمية صوتها والمحافظة عليها

م. خديجة مشاري

حملة 'وفر' نجحت والترشيد كان صوت جميع جهات الدولة عبر لجنة الترشيد وتعاون المستهلكين والإدارة الفاعلة للأعمال الكهربائية

محمد العتيبي

الترشيد حاضر بشكل عملي في المناهج الجديدة لوزارة التربية ضمن المنظومة القيمة مع الجانب العملي والتطبيقي داخل الحصص الدراسية في مختلف المراحل

دين الواسطة

أما من الناحية الدينية الشرعية فتحدث داعية د. أحمد الكوس، لافتاً إلى أن ترشيد الاستهلاك من أكثر المواضيع التي يتناولها في أحاديثه الإعلامية وخطبه يوم الجمعة، مستذكراً حادثة حصلت معه في إحدى الخطب قبل عامين، حيث تحدثت عن خطر الإسراف، فتوجه إليه طالب أفريقي يدرس في المعهد الديني في منطقة قرطبة، قائلاً: «يا شيخ، عبوة المياه الموجودة في المسجد غير موجودة عندما في أفريقيا، فإمام عندنا نادر، تحفر الآبار لأجل بضع قطرات»، وهنا كان التأثير كبيراً بكلامه، «لأن ما نعتبره بسيطاً هنا هو حلم لأخرين هناك.»

وشدد على أن الشريعة الإسلامية هي دين

التوصيات

خلصت ندوة «الانباء» حول «الترشيد بين الرفاه والاستدامة» إلى عدد من التوصيات جاءت على النحو التالي:

- تفعيل التكامل المؤسسي بين الوزارات المعنية لضمان تنافس السياسات والقرارات.
- إطلاق حملات وطنية دائمة تربط بين الترشيد والإيمان والهوية الوطنية.
- الاستمرار في الدراسات العلمية لقياس الوفر وتحديث أنظمة كفاءة الطاقة.
- إشراك الجمعيات الأهلية والإعلام في نشر الوعي البيئي.
- تحفيز المستهلكين عبر برامج الحوافز وليس العقوبات.
- تعزيز دور الأسرة كقدوة في السلوك الاستهلاكي الرشيد.

ولفت إلى أنه حين نتحدث عن ثقافة الترشيد والعوامل النفسية المرتبطة بها، يجب أن ننظر إلى طبيعة المجتمع الكويتي أولاً، نحن نعيش في وضع اقتصادي ممتاز، ونحظى بخدمات مجانية كثيرة، من الكهرباء والماء إلى التعليم والرعاية الصحية، هذه الوفرة خلقت نمط حياة مرفه جعل البعض يتعامل مع الموارد وكأنها غير محدودة، ومع الأسف قلت الجودة في التعامل مع قضية الترشيد.

وأضاف: «الكويتيون بطبيعتهم شعب كريم ومعطاء، لكن غياب العقوبات الرادعة والمساءلة الحقيقية في بعض الجوانب أدى إلى تراكم سلوكيات استهلاكية غير منضبطة، فحتى حين ترتفع الفواتير أو تطلق حملات توعية، لا يأخذ البعض الأمر بالجدية الكافية، لأنهم نشأوا في بيئة اعتادوا فيها على الرفاه من دون تبعات مالية مباشرة.»

وأشار إلى أن الظاهرة لا تتعلق بالكهرباء والماء فقط، بل تمتد إلى كل مجالات الحياة اليومية فالإسراف موجود في المظاهر الاجتماعية، وفي التسوق، وفي الولائم والمناسبات، بل وحتى في التكاليف الشخصية التي يتحملها البعض مجرد مجارة الآخرين. هناك من يحمل نفسه ديوناً لا يطيقها من أجل المظاهر فقط، كل هذا يعكس خللاً في المفهوم النفسي للاستهلاك والاعتدال. وأوضح أن العوامل النفسية تتداخل مع التربية الأسرية في تكوين هذا السلوك فثقافة الترشيد تبدأ من الأسرة، من طريقة تربية الأبناء، فالأبناء يقومون بنفس تصرفات الآباء وإن لم يروا آباءهم يفعلون الأنوار أو يوفرون في الماء مثلاً فلن يفعلوا، ومن الطبيعي أن يتربى الطفل على التبذير، كذلك فإن جيل اليوم يعيش في عصر الأجهزة الإلكترونية، وهذه الأجهزة تستنزف وقتهم وجهدهم وطاقة المنازل، ما يعمق فكرة الاستهلاك بلا حدود.

ويتابع المهنا: «جيل اليوم تعود على الراحة السريعة، وعلى تلبية رغباته فوراً، فنحن أمام جيل مترف لا يعرف معنى الندرة، لذلك لا بد من معالجة القضية من جذورها، من خلال برامج تربوية وإعلامية تعيد غرس القيم وترتبط بالترشيد بالمسؤولية الشخصية والوطنية.»

وعن الحلول النفسية والتربوية المقترحة، قال المهنا: «يجب أن تكون حملات التوعية شاملة ومستمرة، لا موسمية، وحملات التوعية التي نجدها للناس يجب ألا تقتصر على لغة الأوامر أو التحذير، بل على إظهار الفوائد الحقيقية للترشيد، على سبيل المثال، إذا عرف المواطن أن تقليل الاستهلاك يحسن الاقتصاد الوطني، ويزيد فرص التنمية، ويخفف العبء عن الدولة، فسيتعامل مع الأمر كقيمة وطنية لا كواجب ثقيل.»

وأكد أن الترشيد ليس مسألة كهرباء وماء فقط، بل هو انعكاس لطريقة تفكيرنا كأفراد ومجتمع، ونحتاج إلى إعادة بناء الوعي من الجذور، عبر التعليم، والإعلام، والتربية الأسرية، والعقوبات المتوازنة التي تزرع الشعور بالمسؤولية، حين نصل إلى مرحلة يشعر فيها الفرد أن الإسراف يضر وطنه قبل أن يضر محفظته، نكون قد نجحنا في تغيير الثقافة العامة إلى الأفضل.

ودعا في ختام كلمته إلى ترسيخ ثقافة الترشيد من خلال تغيير القنوات والسلوكيات من الجذور والاعتناء بأن الترشيد ليس واجباً حكومياً بل مسؤولية مجتمعية، مطالباً باستمرار التوعية، حيث يجب أن تكون مستمرة وشاملة، لا موسمية، كما ينبغي أن ترتبط بالوطن والافتقار والسلوك الشخصي، فحين يدرك الفرد أن وفاء للنعمة هو وفاء للوطن، سيتحول الترشيد إلى سلوك طبيعي ومستقر.